دور المماليك الوافدين من بلاد ما وراء النهر في إضعاف الولاء للخليفة العباسي خلال الفترة (218-227هـ / 833-842م) – دراسة لفتنة أفشين وأصحابه في عصر المعتصم

م.م. سلمان علي شدهان
مديرية تربية بابل–وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: المماليك - بلاد ما وراء النهر - فتنة أفشين وأصحابه

الملخص:

تناول البحث دور المماليك الوافدين من بلاد ما وراء النهر في إضعاف الولاء للخليفة العباسي، من خلال دراسة تحليلية لفتنة الأفشين في عصر الخليفة المعتصم بالله (218–227هـ/833–842م). وهدف إلى الكشف عن التحولات البنيوية التي أحدثها استقدام العناصر العسكرية التركية في طبيعة النظام السياسي العباسي. وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، مستنداً إلى المصادر الأصيلة والدراسات الحديثة. وتوصل إلى أن اعتماد المعتصم على المماليك لم يكن إجراءً عسكرياً فحسب، بل تحولًا عميقاً أدى إلى إعادة توزيع السلطة داخل الدولة، وإضعاف مركزية الخليفة، وظهور مراكز قوى جديدة. كما أظهرت فتنة الأفشين هشاشة مفهوم الولاء السياسي، وتحوله من طاعة دينية إلى علاقة قائمة على النفوذ والمصلحة. ويخلص البحث إلى أن هذه المرحلة شكلت بداية مسار تدريجي نحو تراجع الهيبة الفعلية للخلافة، رغم استمرار رمزيتها، مما مهد لتحولات لاحقة في بنية الحكم العباسي.

المقدمة:

شكّل العصر العباسي، ولا سيما في مرحلته الأولى، مرحلةً دقيقة في تاريخ الدولة الإسلامية، إذ تداخلت فيه مظاهر القوة السياسية مع بوادر الاضطراب العسكري والاجتماعي، وبرزت خلاله تحولات واضحة في بنية السلطة وآليات الحكم. ومن أبرز هذه التحولات اعتماد الخلفاء العباسيين، وخاصة الخليفة المعتصم بالله، على العناصر الوافدة من خارج البيئة العربية الإسلامية التقليدية، ولا سيما المماليك الأتراك القادمين من بلاد ما وراء النهر، بوصفهم قوة عسكرية قادرة على تعزيز استقرار الدولة ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية. غير أن هذا التوجه، رغم ما حققه من مكاسب عسكرية آنية، حمل في طياته آثاراً سياسية عميقة تمثلت في إعادة تشكيل مفهوم الولاء داخل الدولة، الأمر الذي أسهم تدريجياً في إضعاف الارتباط المعنوي والسياسي بالخليفة العباسي.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول هذه الظاهرة من خلال دراسة فتنة أفشين وأصحابه في عصر المعتصم، بوصفها نموذجاً دالاً على تعقّد العلاقة بين السلطة المركزية والعناصر العسكرية الوافدة. فلم تكن هذه الفتنة مجرد حادثة عابرة، بل عكست تحولاً في طبيعة النظام

السياسي، حيث لم يعد الولاء قائماً على الانتماء المباشر للخلافة، بل أصبح موزعاً بين قوى متعددة تتداخل فيها المصالح والانتماءات العرقية والسياسية. كما تبرز أهمية الموضوع في تسليطه الضوء على شخصية أفشين، الذي مثّل نموذجاً للقائد الذي صعد بفضل كفاءته العسكرية وثقة الخليفة به، ثم انتهى إلى الاصطدام بالسلطة المركزية، بما يعكس هشاشة العلاقة بين الطرفين.

ويهدف هذا البحث إلى تحليل الخلفية التاريخية لظهور المماليك الوافدين من بلاد ما وراء النهر، وبيان دوافع اعتماد المعتصم عليهم، ثم تتبع مظاهر نفوذهم في الحياة العسكرية والسياسية، وصولاً إلى تحليل أسباب فتنة أفشين وتطوراتها ونتائجها، مع التركيز على أثرها في إضعاف الولاء للخليفة العباسي. كما يسعى إلى الكشف عما إذا كانت هذه الفتنة تمثل صراعاً شخصياً محدوداً، أم أنها تعكس أزمة بنيوية أعمق في العلاقة بين الخلافة والقوى العسكرية الجديدة.

وقد اعتمد البحث المنهج التاريخي في تتبع الوقائع وتسلسلها الزمني، إلى جانب المنهج التحليلي لفهم أبعادها السياسية والاجتماعية، مع الاستناد إلى مقارنة الروايات التاريخية المختلفة للوصول إلى رؤية أكثر توازناً. وبذلك لا يقف البحث عند حدود عرض الحدث، بل يتجاوزه إلى تفسير دلالاته ضمن سياق أوسع يتمثل في تراجع بعض صور الولاء التقليدي للخلافة، وصعود الولاءات العسكرية الخاصة، الأمر الذي جعل من عصر المعتصم مرحلة مفصلية في تاريخ الدولة العباسية ومقدمة لتحولات أعمق في بنيتها السياسية.

الدراسات السابقة:

أظهرت دراسة الليميلم (1984) أن نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية كان عاملًا رئيساً في قيام مدينة سامراء وتحوّلها إلى مركز سياسي وعسكري بديل عن بغداد، وهو ما يلتقي مع موضوع الدراسة الحالي في بيان أثر العناصر الوافدة في إعادة تشكيل موازين القوة داخل الدولة العباسية. كما تناولت دراسة الشواورة (2008) عهد الواثق بالله من زاوية العلاقات العسكرية والسياسية الداخلية، وأبرزت استمرار أثر البنية العسكرية التي أسسها المعتصم في مرحلة ما بعده، وهي نقطة تتقاطع مع الدراسة الحالية من حيث تتبع الامتداد الزمني لنتائج سياسة الاعتماد على المماليك. أما الوحش (2016) فقد ركزت على محاولات الخلفاء العباسيين الخروج من بغداد واختيار عواصم أخرى، مبينة أن التحولات المكانية كانت انعكاساً لضعف السيطرة المركزية، وهو ما يدعم البحث الحالي بأن نفوذ المماليك أسهم في إضعاف الولاء للخليفة وفرض بدائل سياسية وعسكرية جديدة. وتأتي دراسة ملحم (2024) لتؤكد أن النفوذ التركي لم يقتصر على المجال العسكري، بل امتد إلى الوزارة والدواوين وتنصيب الخلفاء وخلعهم، وهي نتيجة تقترب كثيراً من هدف البحث الحالي في تفسير كيف تحولت القوة العسكرية إلى عنصر يؤثر في شرعية الخلافة نفسها. وعلى الصعيد الأجنبي، درست Kennedy (2001) العلاقة بين الجيش والمجتمع في الدولة الإسلامية المبكرة، موضحاً أن الجيش المحترف غيّر طبيعة السلطة السياسية، بينما قدّم Gordon (2001) تحليلًا تفصيلياً للجيش التركي في سامراء بوصفه جماعة عسكرية ذات تاريخ ومصالح خاصة، وهو ما يفيد الدراسة في فهم البيئة التي نشأت فيها فتنة أفشين. أما Crone (1980) فقد تناولت تطور السياسة الإسلامية في ضوء ظاهرة العبيد العسكريين، مؤكدة أن الجيوش المستوردة أسهمت في إعادة تشكيل بنية الدولة والولاء

السياسي، وهو ما ينسجم مع الإطار التحليلي للدراسة الحالية. وبناءً على ذلك، تتفق هذه الدراسات مع البحث في إبراز أثر العنصر العسكري الوافد في إضعاف مركز الخلافة، لكنها تختلف عنه في أن هذه الدراسة تتخذ من فتنة أفشين وأصحابه نموذجاً تطبيقياً محدداً لكشف آلية هذا الضعف، بدل الاكتفاء بالعرض العام للنفوذ التركي أو التحولات السياسية في العصر العباسي.

أولاً: الإطار العام لظهور المماليك الوافدين من بلاد ما وراء النهر في الدولة العباسية:

شهد العصر العباسي الأول (232–132هـ / 750–847م) تحوّلات عميقة في بنية الدولة العسكرية والسياسية، وكان أبرزها انتقال الخلافة من الاعتماد على العناصر العربية والخراسانية إلى استقدام عناصر مملوكية جديدة، ولا سيما من بلاد ما وراء النهر[1]؛ إذ وجد المعتصم (226–218هـ / 833–842م) في هؤلاء الغلمان قوةً عسكرية أكثر طاعةً وانضباطاً من كثير من القوى المحلية التي بدأ ولاؤها يتوزع بين العصبيات الإقليمية والمواقف السياسية المتباينة. وتوضح المصادر أن المعتصم استكثر من شراء الغلمان من بخارى وسمرقند وفرغانة وأشروسنة[2] وغيرها من حواضر ما وراء النهر، حتى صاروا كتلةً عسكرية مؤثرة في بغداد ثم في سامراء التي أُسست سنة 221هـ / 836م،[3] وأن هذا الاستقدام لم يكن مجرد تدبير عسكري ظرفي، بل كان جزءاً من رؤية سياسية هدفها إنشاء جيش خاص مرتبط شخصياً بالخليفة، بعيداً عن الضغوط الاجتماعية والسياسية التي كانت تمارسها جماعات بغداد القديمة (أمين، 2013، ص 77-78). وتؤكد الدراسات الحديثة أن هذا التحول يمثل لحظةً فارقة في تاريخ الخلافة العباسية؛ لأن "العباسية المبكرة" بدأت تنفتح على نموذج جديد من السلطة يعتمد على الجند المأجورين والمماليك بوصفهم عماداً للحكم، وهو ما سيترك أثره العميق في مفهوم الولاء نفسه، إذ لم يعد الولاء قائماً على رابطة الدين أو العصبية العربية وحدها، بل صار يتأسس أيضاً على الرزق والعطاء والقرب الشخصي من مركز القرار(Kennedy, 2016, pp. 163–166) ؛ Kennedy, 2001, pp. 1–12). ويوضح ابن خلدون في تاريخ ابن خلدون أن الملوك قد يتخذون من المماليك المجلوبين إليهم فرساناً وجنداً، لأنهم أشد بأساً وأصبر على الشدة من أبناء الترف والنعيم (ابن خلدون، 1988، ص 213).

---

[1] يعرّفها ياقوت الحموي في معجم البلدان بأنها الإقليم الذي يضم جملة من مدن الشرق الإسلامي، ويصرّح بأنها «بلاد الهياطلة ولاية برأسها»، أي أنها وحدة جغرافية وسياسية قائمة بذاتها، لا مجرد تابع لغيرها (الحموي، 1995، ص 351).

[2] يصف ياقوت بخارى بأنها من أزهى مدن ما وراء النهر وأكثرها خصباً وجمالاً، ويؤكد أنها مدينة قديمة كثيرة البساتين والفواكه، تفصلها عن سمرقند مسافات معروفة (الحموي، 1995، ص 353). كما يذكر سمرقند في معجم البلدان بوصفها مدينة كبيرة من مدن الإقليم الرابع، تقع على جنوبي وادي الصغد، وتُعد من الحواضر الكبرى في ما وراء النهر (الحموي، 1995، ص 247).

[3] يورد ياقوت أنها مدينة تقع بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة، وأنها سميت بهذا الاسم بعد أن صارت «سرّ من رأى» ثم خُففت إلى سامراء، كما يذكر صلتها المباشرة بالمعتصم ونزوله بها سنة 221هـ (الحموي، 1995، ص 173-174).

ومن هنا يمكن القول إن ظهور المماليك الوافدين من بلاد ما وراء النهر (بخاصة بين 218–232هـ / 833–847م) لم يكن حادثاً ثانوياً، بل كان نتيجةً مباشرة لتنامي أزمة الثقة بين الخليفة وبعض القوى الاجتماعية والعسكرية في بغداد، خاصة بعد ما وقع من اضطراب في أمر البيعة والصراع على النفوذ في أواخر عهد المأمون (198–218هـ / 813–833م) وبداية عهد المعتصم، وهو ما دفع الأخير إلى البحث عن قاعدة عسكرية جديدة أكثر ولاءً وأقل ارتباطًا بالبيئة المحلية المتقلبة (أحمد مختار العبادي، 1972، ص 238-239؛ أبن الجوزي، 1992، ص 3875-3878) .

ولم يكن اختيار بلاد ما وراء النهر اختياراً عشوائياً، بل كان مرتبطاً بطبيعة سكانها وخبراتهم العسكرية، وبالموقع الحضاري الذي جمعت فيه بين التماس مع العالم الإسلامي من جهة، وبين بقاء مسافة ثقافية ولغوية عن البيئة العربية البغدادية من جهة أخرى؛ لذلك رآهم المعتصم أصلح لتكوين "جيش خاص" لا ينازعه في الانتماء. وتشير المصادر العربية إلى أن هؤلاء الغلمان جُلبوا من بخارى وسمرقند وفرغانة وأشروسنة، ثم أُلبسوا الديباج ومناطق الذهب، وأُغدقت عليهم الأموال، حتى بلغ عددهم أعداداً كبيرة، فصاروا من أبرز العناصر الجديدة في الدولة (أمين، 2013، ص 77-78). وقد كان لهذا الاستقدام بعدٌ اجتماعي أيضاً؛ فهؤلاء المماليك لم يندمجوا سريعاً في المجتمع البغدادي، بل جرى إسكانهم في مواضع متميزة، ثم نُقلوا إلى سامراء لاحقاً عندما اشتد تذمر أهل بغداد من تصرفاتهم، إذ كانت الخيول تُجري في الأسواق، ويصدم الأتراك النساء والصبيان، فتتفاقم حوادث الاحتكاك بين الجند والأهالي (البستاني، 2011، ص 163-165). وتكشف هذه الشواهد أن علاقة الدولة بالمماليك لم تكن علاقة تبعية عسكرية فقط، بل كانت علاقة إعادة صياغة للمجال الحضري نفسه؛ فبناء سامراء واحتجاز الأتراك في قطائع منفصلة ومنعهم من المصاهرة مع المولودين يعكس إدراك المعتصم المبكر لخطورة تكتلهم، لكنه في الوقت نفسه كان اعترافاً ضمنياً بأنهم صاروا قوة قائمة بذاتها داخل جسد الدولة (ناجي معروف، 1964، ص 15-16؛ ناجي معروف، 1964، ص 25-26). كما أن الدراسات الغربية الحديثة ترى أن الدولة العباسية في هذا الطور دخلت في مرحلة "عسكرة" متقدمة، إذ صار الجيش لا يقوم على الانتماء الأهلي القديم، بل على روابط الخدمة والرتبة والعطاء، وهو ما جعل الخلافة أكثر اعتماداً على المماليك وأكثر عرضةً لتحولهم إلى قوة ضغط لا مجرد أداة تنفيذ .(Kennedy, 2016, pp. 163–166; Kennedy, 2016, pp. 173–175)

وقد ترتب على هذا التحول، في عهد الخليفة العباسي المعتصم بالله (218–227هـ / 833–842م)، أن أخذ الولاء للخليفة العباسي يتخذ شكلاً جديداً أكثر هشاشةً وتعقيداً؛ فبدل أن يكون الخليفة مركز إجماعٍ رمزي وسياسي، أصبح بحاجة إلى التوازن الدائم بين قوى عسكرية متنافسة، وفي مقدمتها المماليك الأتراك والوافدون مما وراء النهر. وتذكر المصادر أن المعتصم، حين نقل مقر الخلافة إلى سامراء، كان يهدف إلى تجنب الاحتكاك مع أهل بغداد، لكنه في الواقع أوجد بيئةً سياسية جديدة أكثر قابليةً لتغول الجند، لأن المدينة بُنيت أساساً لتخدم المعسكر لا المجتمع المدني. وفي هذا الإطار ظهرت شخصيات مثل أشناس وإيتاخ ووصيف وبغا والأفشين، وأصبح هؤلاء قادةً وولاةً ووزراء، ما يعني أن الجند المملوكي لم يعد مجرد أداة حرب، بل صار وسيطاً بين الخليفة والسلطة التنفيذية، وبدأت هيبته تترسخ في الداخل حتى غدت حياة الخلفاء أنفسهم أحياناً مرهونةً بمواقفهم (البستاني، 2011، ص 164-166؛ العبادي، 1972،

ص 238-239). ومن اللافت أن هذه الظاهرة لم تقتصر على العصبية التركية وحدها، بل تفاعلت مع نفوذ الخدم وولاة العهد والخصيان والحاشية، فصار البلاط العباسي ساحةَ صراعٍ بين شبكات ولاء متداخلة، وأسهم ذلك في إضعاف مركز الخلافة من الداخل قبل أن تتعرض لضغط القوى الإقليمية الخارجية (البستاني، 2011، ص 165-166). وتوضح القراءة المقارنة للمصادر أن الدولة العباسية كانت، في ظاهرها، توسعاً في القوة المركزية، لكنها في باطنها كانت تدخل تدريجياً مرحلة تفكك وظائف السلطة بين الخليفة وجنده؛ فكلما ازداد اعتماد المعتصم على المماليك، ازدادت قدرتهم على التوسط والفرض، وكلما قويت مكانتهم داخل الجيش، تقلصت مساحة الولاء الشخصي للخليفة لصالح الولاء للجماعة العسكرية والقائد المباشر (Kennedy, 2001, pp. 155–169; Kennedy, 2016, pp. 173–175).

ومن ثم فإن الإطار العام لظهور المماليك الوافدين من بلاد ما وراء النهر في الدولة العباسية لا يُفهم بوصفه مجرد سياسة تجنيد، بل بوصفه تحولًا بنيوياً في مفهوم الدولة نفسه. فقد انتقلت الخلافة من الاعتماد على الشرعية التقليدية وعلاقات النسب والتاريخ إلى الاعتماد على القوة المنظمة المحترفة، وهو ما منحها في البداية قدرةً على الحسم العسكري، لكنه زرع فيها أيضاً بذور الضعف السياسي، لأن القوة التي تُبنى على الولاء الشخصي للجند سرعان ما تتحول، إذا تضخم نفوذها، إلى سلطة منافسة لا تابعة (أمين، 2013، ص 90-94). ولهذا تعدّ تجربة المعتصم مع الأتراك والمماليك من بلاد ما وراء النهر تجربةً تأسيسيةً في تاريخ العباسيين، لأنها أظهرت أن الدولة يمكن أن تربح الحرب وتخسر التوازن الداخلي، وأن بناء جيش مطيع قد يقود في النهاية إلى إضعاف الولاء للخليفة نفسه عندما يتحول ذلك الجيش إلى لاعب سياسي مستقل. ومن هنا تكتسب دراسة هذا الإطار أهميتها في فهم فتنة أفشين وأصحابه، لأنها لم تكن طارئة على هذا المسار، بل كانت إحدى نتائجه الأوضح، حيث تجلت فيها أزمة الولاءات المتعددة، وتراجع مركزية الخليفة، وصعود منطق القوة العسكرية على حساب منطق الشرعية الجامعة (العبادي، 1972، ص 238-239؛ Kennedy, 2016, pp. 163–166).

ثانياً: تنظيم الجيش العباسي في عصر المعتصم وصعود نفوذ العناصر الوافدة:

شهد عهد المعتصم بالله تحوّلًا مهمّاً في البنية العسكرية للدولة العباسية، إذ لم يعد الجيش قائماً على الامتدادات القديمة للجند الخراسانيين والعرب وحدهم، بل بدأ يتشكّل تدريجياً من عناصر وافدة جرى استقدامها من أقاليم ما وراء النهر، ولا سيما بخارى وسمرقند وفرغانة وأشروسنة. وقد جاء هذا التحول في سياق سياسي مضطرب؛ فبعد ما أصاب الدولة من اضطراب في أواخر عهد المأمون، وبعد ما ظهر من تردد بعض القوى التقليدية في بغداد في الانصياع الكامل للخليفة، أخذ المعتصم يبحث عن قاعدة عسكرية جديدة أكثر ارتباطاً بشخصه وأقل خضوعاً لتجاذبات العصبيات المحلية. وتذكر المصادر أن هذا الميل لم يكن وليد رغبة في التوسع العسكري فحسب، بل كان أيضاً استجابة لضعف الثقة بالعرب والفرس معاً، بعد أن تداخلت الولاءات السياسية والمذهبية في بغداد، فمال المعتصم إلى جندٍ لا صلة لهم بالمجتمع الحضري البغدادي، ولا بخصوماته الداخلية، وكان في مقدمتهم الأتراك الوافدون من الشرق الإسلامي. (الشواورة، 2008، ص. 127-128؛ الطلس، 1960، ص. 155-156) .

وقد اتخذ هذا الاستقدام صورةً واسعة النطاق؛ إذ تذكر المصادر العربية أن المعتصم جلب عدداً كبيراً من الغلمان الأتراك، حتى قيل إنهم بلغوا ثمانية آلاف، وقيل ثمانية عشر ألفاً، وأنهم أُدخلوا في نظام عسكري جديد يقوم على التبعية المباشرة للخليفة، مع منحهم الأرزاق والكسوة والامتيازات الخاصة (يحيى، 2026، ص 447-448). ولم يكن هؤلاء مجرد مقاتلين عابرين، بل صاروا نواةً لجيش احترافي يعتمد على الفروسية والرمي والقتال المتحرك، وهو ما يفسر سرعة استثمارهم في الحملات الكبرى، مثل حملة عمورية سنة 223هـ/837م. وتُظهر الدراسات الحديثة أن الجيش العباسي في هذا الطور لم يكن "تركياً" بالمعنى العرقي الخالص، بل كان خليطاً من الغلمان والموالي والمرتزقة والمحترفين القادمين من بيئات متعددة، غير أن الأتراك ظلوا العنصر الأبرز والأكثر تأثيراً، بسبب تدريبهم العسكري الخاص، وارتباطهم المباشر بالقادة الكبار، وبسبب ما اكتسبوه من خبرة في القتال على ظهر الخيل وفي الرماية المركبة . (Ravshanbekovna, 2023, pp. 167-170)؛ (Kennedy, 2004, pp. 178-179)

ومن أهم نتائج هذا التغيير العسكري أن المعتصم اضطر إلى إعادة تنظيم المجال الحضري نفسه بما ينسجم مع وجود الجيش الجديد؛ فبغداد لم تعد قادرة على استيعاب هذا العدد من الجند الغرباء مع ما كانوا يثيرونه من احتكاك مع السكان. وتشير الروايات إلى أن الأتراك كانوا يركضون في الأسواق ويصطدمون بالناس، فثارت العامة عليهم، واشتد التوتر بين المدينة والجيش، الأمر الذي دفع المعتصم إلى تأسيس سامراء لتكون مقرّاً جديداً للخلافة ومعسكراً كبيراً للجند في آن واحد. لقد كان بناء سامراء، في هذا المعنى، خطوةً عسكرية وإدارية وسياسية معاً؛ فهو من جهة وفّر مساحة مفتوحة لإيواء الجيش وتوزيع القطائع على فئاته المختلفة، ومن جهة أخرى سمح للخليفة بأن ينقل مركز السلطة إلى فضاء يسيطر عليه هو وحاشيته العسكرية، بعيداً عن ضغط بغداد وتقلباتها. وتؤكد المصادر أن المعتصم جعل للأتراك مواضع متميزة، وأقطع أشناس التركي وأصحابه موضع كرخ سامراء، كما أحضر الصناع والفعلة وأرباب المهن من سائر الأمصار ليخدموا المدينة الجديدة، بحيث تحولت سامراء إلى مدينة دولة ومعسكر وسوق ومركز حكم في وقت واحد (الطلس، 1960، ص. 155-156؛ البستاني، 2011، ص 81-83؛ Ravshanbekovna, 2023, pp. 167-168).

وفي داخل هذا التنظيم الجديد صعد نفوذ القادة الوافدين صعوداً واضحاً، حتى غدا بعضهم من أبرز رجال الدولة لا من ضباطها فقط. فقد ظهر أشناس، وإيتاخ، ووصيف، وبغا الكبير، والأفشين، وغيرهم بوصفهم قادةً كباراً ثم ولاةً ثم أصحاب نفوذ في البلاط، وصار بعضهم يشارك في اختيار الخلفاء أو تثبيتهم، ويُجلَس على الكرسي ويُتوَّج كما لو كان من رموز السلطان. ويُفهم هذا الصعود على ضوء ما تذكره الدراسات الحديثة عن علاقة السلطة بالموارد؛ فالتأثير لم يكن عسكرياً فقط، بل مالي أيضاً، لأن السيطرة على الأرزاق والإقطاعات والهبات مكّنت هؤلاء من بناء ولاءاتهم الخاصة داخل الجيش. وقد رأى ماتيو غوردون أن نفوذ الضباط الأتراك في سامراء ارتبط أساساً بإمساكهم بمسالك الإيراد، وهو ما منحهم قدرةً على فرض حضورهم السياسي داخل الدولة، لا سيما حين صاروا يملكون القدرة على مكافأة الجند أو معاقبتهم. لذلك لم يعد الخليفة وحده مركز القرار، بل صار القرار موزعاً بينه وبين شبكة من القادة العسكريين الذين يملكون الجند والمال والخبرة، وهو ما يجعل العصر السامّراوي مرحلةً مبكرة في تشكل "السلطة

العسكرية" داخل الخلافة العباسية (الشواورة، 2008، ص. 129-130؛ Gordon, 1999, pp. 466–493؛ Ravshanbekovna, 2023, pp. 169-170).

كما يكشف هذا التحول عن بروز نمط جديد من الجندية لا يقوم على العصبية القبلية ولا على الانتماء المدني، بل على المهنية العسكرية والارتباط بالقائد والراتب. وتوضح دراسة هيو كينيدي (Kennedy، 2004، ص. 178-179) بعنوان: "جيوش الخلفاء: الجيش والمجتمع في الدولة الإسلامية المبكرة"، أن الجند المحترفين، ولا سيما الغلمان الأتراك، صاروا يتمايزون عن المدنيين في الوظيفة واللغة والأصل، وأن ولاءهم العملي كان يتجه إلى القائد الذي يضمن لهم الأجر والاستمرار، لا إلى المجتمع الذي يقيمون فيه. وهذه الخصيصة مهمة جداً لفهم عصر المعتصم؛ لأن الجيش الجديد، رغم أنه منح الخلافة قوة ضاربة فعالة، أسّس أيضاً لانفصال متزايد بين المؤسسة العسكرية والمجتمع العباسي، وفتح الباب أمام التنافس بين القادة أنفسهم، لأنهم لم يعودوا مجرد أدوات منفذة، بل أصبحوا شبكات قوة مستقلة تتغذى من بيت المال ومن الهيبة الرمزية للخلافة (البستاني، 2011، ص 83-90؛ الطلس، 1960، ص. 158؛ الشواورة، 2008، ص. 130). ومن هنا يمكن القول إن تنظيم الجيش في عصر المعتصم حقق للخلافة مكسباً عاجلًا في الحرب والهيبة، لكنه أوجد على المدى الأبعد قوةً جديدة أخذت تتصرف بوصفها شريكاً في الحكم، ثم وصياً عليه أحياناً، ثم حاكماً فعلياً أحياناً أخرى، وهو ما سيظهر أثره بوضوح في عهد الواثق والمتوكل وما بعده.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن النظر إلى صعود نفوذ العناصر الوافدة في الجيش العباسي على أنه مجرد "تغيير في مصدر التجنيد"، بل هو تحوّل بنيوي أصاب مفهوم الدولة نفسه. فالمعتصم أراد جيشاً يحمي الخلافة من خصومها، لكنه أنشأ في الوقت نفسه قوةً عسكرية جديدة أضعفت مركز المجتمع السياسي القديم، وبدلت معايير الولاء من الانتماء العام إلى الانتماء الشخصي والمهني، ومن الشرعية الرمزية إلى القدرة المسلحة. ومن ثمّ فإن تنظيم الجيش العباسي في عهده يمثّل نقطة انعطاف حاسمة: ففيه بلغت الدولة أوج قوتها العسكرية في حملاتها الخارجية، لكنها دخلت أيضاً في مسارٍ جعل الخلافة أكثر اعتماداً على قادة من خارج نسيجها الاجتماعي، وأكثر عرضةً لتغوّلهم، وهو ما سيقود لاحقاً إلى اضطرابٍ كبير داخل سامراء وإلى انتقال النفوذ تدريجياً من يد الخليفة إلى يد القادة الأتراك والمماليك.

ثالثاً: فتنة أفشين وأصحابه: الأسباب والتطورات والنتائج المباشرة:

لم تكن فتنة أفشين وأصحابه حادثةً معزولة في تاريخ المعتصم، بل كانت نتيجةً تراكمية لمسارٍ طويل بدأ منذ صعود العناصر الوافدة من بلاد ما وراء النهر إلى قلب المؤسسة العسكرية العباسية، ثم بلغ ذروته حين صار هؤلاء القادة جزءاً من صناعة القرار لا مجرد منفذين له؛ فالأفشين، وهو لقبٌ أميريّ لأسرة أُشروسنة، لم يكن قائداً عادياً؛ إذ تصفه المصادر بأنه حيدر

بن كاوس، وأنه بلغ أوج مجده في حرب بابك الخرمي (نحو 201–223هـ / 816–838م)،[4] ثم انقلبت مكانته إلى موقع الاتهام والمساءلة والموت في سامرّاء سنة 226هـ/841م. ويُفهم هذا التحول في ضوء طبيعة المرحلة نفسها؛ فترجمة الطبري لعهد المعتصم تُظهر أن السنوات الأخيرة من حكمه شهدت اضطراباً في أطراف الدولة الشرقية، خاصةً في أذربيجان وأران وطبرستان، مع صعود بابك، ومزيّار (ت. 225هـ / 840م)، والأفشين بوصفهم جميعاً أطرافاً متداخلة في صراع السلطة والشرعية والهوية. ومن ثم فإن فتنة الأفشين ليست مجرد "قضية تجسس" أو "محاكمة دينية"، بل هي لحظة انكشافٍ لتوترٍ أعمق بين الدولة المركزية وبين النخب العسكرية/الإقليمية التي خدمت الدولة ثم أخذت تطمح إلى مساحة أوسع من الاستقلال والنفوذ (al-Ṭabarī, 1991, pp. xv–xvi, 180, 196؛. Bosworth, 1984, pp. 589–591).

وتتضح أسباب الفتنة إذا نظرنا إلى البيئة السياسية التي أحاطت بالأفشين بعد انتصاره على بابك؛ فالرجل خرج من حرب بابك وقد صار من كبار القادة، وحصل على أقاليم وولايات ومكافآت، لكن هذا الارتفاع السريع أثار حساسية خصومه داخل البنية العباسية، وفي مقدمتهم عبد الله بن طاهر (ت. 230هـ / 844م)، وأحمد بن أبي دؤاد (ت. 240هـ / 854م)، ومن يدور في فلكهما من رجال القضاء والكتابة والبلاط. وتذهب دراسة Emre Ömür إلى أن اعتقال الأفشين نحو سنة 225هـ / 840م لم يكن بسبب تهمةٍ واحدة، بل كان نتيجة تداخلٍ بين الصراع على النفوذ في خراسان، والخشية من اتساع دائرة القادة الأتراك، ومحاولة بعض الدوائر العباسية احتواء الصعود العسكري الجديد قبل أن يتحول إلى مركز قوة مستقل. كما أن Bosworth يوضح أن الأفشين، بعد قمع بابك، دخل في خصومةٍ مكتومة مع عبد الله بن طاهر، وأن اتهامه بممالأة مزيّار لم يكن منفصلًا عن هذا الصراع على النفوذ في الشرق الإيراني؛ فالمسألة كانت في جوهرها صراعاً على من يملك حق تمثيل الدولة في الأطراف، لا مجرد خلاف شخصي بين رجال البلاط. وفي هذا السياق، تصبح الفتنة تعبيراً عن خوف الدولة من القائد الذي جمع بين الشرعية العسكرية، والمكانة الإقليمية، والقدرة على تجنيد الولاءات؛ فكلما اتسعت شبكة الأفشين، تضاعفت الريبة منه، لأن نجاحه نفسه صار يُقرأ بوصفه بذرةً لاحتمال الانفصال أو المنافسة(al-Ṭabarī, 1991, ؛ Bosworth, 1984, pp. 589–591؛. Ömür, 2024, pp. 73–90 pp. 180, 196).

أما تطورات الفتنة نفسها، فإنها تكشف بوضوحٍ كيف تحوّل الاتهام السياسي إلى محاكمة دينية مقصودة، فالأفشين لم يُسأل فقط عن تحركاته أو مراسلاته أو صلته بمزيّار، بل وُجّهت إليه أسئلة ذات طابع عقدي وأخلاقي: أنه جلدَ رجلين سغديين، وأن عنده كتاباً فيه عبارات كفرية، وأنه أكل لحماً غير طاهر، وأنه سمح لأهل أُشروسنة أن يخاطبوه بألقاب غير إسلامية، وأنه حرّض مزيّار بن قارن على الثورة، وأنه غير مختون. وتُبرز هذه التهم، كما تقول دراسةÖmür ، أن

---

[4] من حيث الأصل اللغوي، فاللقب مُعرَّب من الفارسية الوسطى Pišīn، وهي بدورها ترتبط بـ الأفستية Pisinah-، مع الإشارة إلى أن أصل الكلمة الدقيق غير محسوم عند الباحثين. كما أن الكلمة كانت معروفة في التراث الإيراني قبل الإسلام بوصفها اسماً تقليدياً في السلالة الكيانية.

القصد لم يكن فقط إثبات مخالفة قانونية، بل صناعة صورةٍ رمزية عن الرجل باعتباره خارجاً عن الجماعة الإسلامية، بما يُسهّل استبعاده سياسياً. هذا المعنى تؤكده قراءة Hugh Kennedy لحالة الأفشين؛ إذ يرى أن محاكمته تُظهر بوضوح أن تهمة الردة كانت تُستعمل أداةً لإحكام القبضة على قائدٍ قويّ، وأن الأسئلة الدينية لم تكن في الحقيقة إلا غطاءً لقرار سياسي سبق المحاكمة. والأهم من ذلك أن الأفشين اضطر للدفاع عن نفسه داخل مجلسٍ يميل خصومه فيه مسبقاً، فغدا القضاء هنا جزءاً من الصراع على السلطة، لا مجرد مؤسسة للفصل المحايد بين خصوم. وبذلك نرى أن "الفتنة" لم تكن تفككاً أخلاقياً في سيرة رجل واحد، بل كانت مثالًا على انتقال الدولة من معاقبة التمرد بالسيف إلى معاقبة النفوذ بالمحكمة، أي من الصدام العسكري المباشر إلى توظيف الشرعية الدينية والقضائية في تصفية الخصوم (Ömür, 2024, pp. 73–90؛ Kennedy, n.d., pp. 4–6 ؛ Bosworth, 1984, pp. 589–591).

والنتيجة المباشرة لهذه الفتنة كانت مقتل الأفشين في السجن سنة 226هـ / 841م، ثم تحوّل قضيته إلى علامةٍ فارقة في تاريخ النفوذ التركي داخل الخلافة؛ فمصادر الطبري تذكر أن عهد المعتصم، بعد حملة عمورية (223هـ / 837م)، شهد أزمةً سياسية داخلية تمثلت في سخط الخليفة على الأفشين واعتقاله في سنة 225هـ/840م، ثم موته في سامرّاء وما تبع ذلك من التعامل القاسي مع جثمانه. واللافت أن التصفية لم تُنهِ الحاجة إلى العناصر التركية، بل العكس هو الذي وقع؛ إذ يشير مترجم الطبري إلى أن إدانة الأفشين كانت تعني مزيداً من الانحسار للركائز الشرقية القديمة، وأن الفراغ الذي تركه امتلأ مجدداً بقادةٍ أتراكٍ آخرين، حتى "أخذ الأتراك زمام الإدارة بالكامل" بعد المعتصم. وهذه النتيجة تؤكد أن الخلافة كانت، في لحظة المحاكمة، تحاول أن تضبط القوة لا أن تلغيها؛ لكنها حين أسقطت الأفشين، لم تُسقط المنظومة التي صنعته أصلًا، بل أعادت توزيع النفوذ داخلها. وهنا تتجلى مفارقة سامرّاء: الدولة خشيت من القادة الوافدين، فحاكمت واحداً منهم، لكنها استمرت في الاعتماد على البقية؛ أي أنها نزعت فرداً وأبقت البنية، فتعاظم منطق القوة العسكرية بدل أن يتراجع. وهذا ما جعل بعض الدارسين، مثلCrone ، يقرؤون ثورة بابك وما بعدها بوصفها صراعاً بين "إيران القديمة" و"إيران الإسلامية" أكثر من كونها صراعاً بين عربٍ وفرس؛ لأن الأفشين نفسه كان مثالًا للقائد الإيراني الذي خدم الخلافة ثم اصطدم بها حين أصبحت القوة التي يمثلها أكبر من أن تُحتوَى بسهولة (Ömür, 2024, pp. 73–90؛. al-Ṭabarī, 1991, p. 180, 196 ؛ Bosworth, 1984, pp. 589–591).

وعلى المستوى التحليلي الأوسع، تكشف فتنة الأفشين أن الدولة العباسية في عصر المعتصم كانت تعيش مفارقةً بنيوية: فهي من جهةٍ احتاجت إلى القادة الوافدين كي تحسم التمردات وتستعيد الهيبة العسكرية، ومن جهة أخرى خافت من أن تتحول هذه القوة نفسها إلى مراكز ولاءٍ مستقلة تنازع الخلافة معناها. لذلك لم تكن القضية بين "خليفةٍ صالح" و"قائدٍ خائن" بالمعنى الأخلاقي البسيط، بل بين نموذجين للسلطة: نموذجٍ يريد أن يبقى مركزاً رمزياً جامعاً، ونموذجٍ عسكري-إداري أخذ يتسع حتى غدا يفرض شروطه على المركز. وهذا ما يفسر لماذا بقيت قضايا الأفشين ومزيار وبابك متداخلة في الذاكرة التاريخية؛ لأنها جميعاً تعكس الصراع على تعريف الشرعية في القرن الثالث الهجري: أهي شرعية نسبٍ وخلافةٍ ومركزٍ ديني، أم شرعية

سيفٍ وكفاءةٍ وولاءاتٍ عسكرية؟ لقد أجابت فتنة الأفشين عملياً عن هذا السؤال لصالح الدولة في اللحظة القصيرة، لكنها أجابته لصالح العسكر في المسار الطويل؛ فالمحاكمة أسقطت رجلًا واحداً، لكنها لم تُوقف صعود المنظومة التي مثّلها. ولهذا ظلت فتنة الأفشين واحدة من أهم الحوادث المفصلية لفهم كيف بدأ الولاء للخليفة يتآكل لصالح شبكات القوة الوافدة التي صارت تحكم باسم الخلافة ثم فوقها أحياناً.

رابعاً: أثر نفوذ المماليك في إضعاف الولاء للخليفة العباسي:

أفضى صعود المماليك والعناصر الوافدة في الجيش العباسي إلى تحوّل عميق في طبيعة الولاء السياسي داخل الدولة، إذ لم يعد الخليفة هو المركز الذي تلتف حوله القوى العسكرية والإدارية بوصفه رمز الشرعية العليا، بل أصبح واحداً من أطراف شبكة من المصالح التي تتقاسم النفوذ والقرار (ملحم، 2024، ص 45-48). وبهذا المعنى، لم يكن النفوذ التركي مجرد إضافة عددية إلى الجيش، بل كان إعادة تشكيل لمفهوم السلطة نفسه، إذ تحوّل الولاء من الولاء للمؤسسة الخلافية إلى الولاء للقائد العسكري الذي يملك القوة والعطاء ويستطيع الحماية أو المنع. (Crone, 1980, pp. 74–81).

وقد ساهمت البنية الاقتصادية للجيش الجديد في تعميق هذا التحول؛ فالجند الوافدون لم تكن لهم جذور راسخة في المدن العراقية أو الإيرانية الكبرى، ولم يمتلكوا شبكة من المصالح المحلية أو الروابط الأسرية التي تخلق ولاءً اجتماعياً متوازناً، بل كانوا يعتمدون على الدولة في أعطياتهم ورواتبهم واستمرار معيشتهم. ويؤكد Hugh Kennedy أن هذه الجيوش الجديدة لم تكن متجذرة في "أراضي القلب" العباسية، وأن اعتمادها الكامل على الأرزاق جعل الأزمة المالية تتحول سريعاً إلى أزمة سياسية، لأن أي عجز في الدفع كان يعني تهديداً مباشراً لاستقرار الحكم (Kennedy, 2004, pp. 7–8). كما أن Matthew Gordon يبيّن في دراسته عن ضباط سامراء أن سلطة القادة الأتراك كانت تتعزز عبر السيطرة على الموارد والإيرادات، وهو ما منحهم قدرة على صناعة الولاءات داخل المعسكر نفسه، بحيث صار التابعون يتقربون إلى القائد الذي يملك الرزق لا إلى الخليفة الذي يملك الاسم فقط (Gordon, 1999, pp. 466–493). ومن هنا أصبح الولاء في سامراء ولاءً وظيفياً مشروطاً، لا ولاءً معنوياً ثابتاً، وهو ما جعل الدولة أكثر هشاشة أمام أي صراع داخلي بين قادتها.

كما أن انتقال مركز الحكم من بغداد إلى سامراء لم يكن مجرد تغيير جغرافي، بل كان مؤشراً على تراجع قدرة الخلافة على ضبط المجال السياسي والاجتماعي من داخل عاصمتها التقليدية. فالمصادر التي تناولت ظاهرة تعدد العواصم العباسية تبيّن أن العاصمة في التصور السياسي الإسلامي كانت تجسيداً مباشراً للقوة والسيادة، وأن كثرة التنقل بين العواصم تكشف عن اضطراب في بنية الحكم نفسها (الوحش، 2016، ص 759-765). وقد نشأت سامراء أصلًا بسبب الفوضى التي أحدثها الجند الأتراك في بغداد، ثم تحولت إلى مدينة-معسكر تحكمها الترتيبات العسكرية أكثر من التقاليد المدنية، حتى إن بعض الخلفاء اضطروا إلى مغادرتها أو التفكير في إنشاء عواصم بديلة هرباً من ضغط الجند (ملحم، 2024، ص 48). وفي هذا السياق لا تبدو سامراء مجرد مقر جديد، بل فضاءً سياسيا كُيِّف ليخدم الجيش، الأمر الذي جعل الخليفة أقرب إلى "الضيف" داخل المجال الذي يفترض أنه مركز سلطته (اللميلم، 1984، ص

85-86). ويكفي أن نلاحظ أن القادة الأتراك كانوا قادرين على دفع الخليفة إلى الانتقال أو العودة أو التراجع عن قراراته، وأن صراع بغداد وسامراء صار يعكس صراعًا على من يملك حق تعريف الخلافة عملياً، لا نظرياً فحسب.

وتبرز خطورة هذا الوضع أكثر عند النظر إلى المظاهر الرمزية للسيادة، لأن الدولة العباسية لم تكن تقوم على القوة العسكرية وحدها، بل على طقوس الحكم وعلاماته: البردة، والقضيب، والجلوس على السرير، وخطبة الجمعة، وتسيير الجيوش، وجباية الأموال (الوحش، 2016، ص 764-766). ومع نفوذ المماليك تراجعت قدرة الخليفة على التحكم بهذه الرموز، وصارت بعض هذه العلامات تُستدعى إليه استدعاءً لا تصدر عنه هو. وتصف الروايات أن اضطراب سامراء كان يبلغ حدّاً يجعل الأتراك والفراغنة وغيرهم من الموالي يطلبون رجوع الخليفة إلى "دار ملكه"، وهو تعبير يكشف أن دار الملك نفسها لم تعد آمنة إلا إذا رضي بها الجند (ملحم، 2024، ص 47-48). كما أن الفتن بين جند بغداد وجند سامراء على البيعة، وما رافقها من انتقال الميرة والضرائب، أظهرت أن المال والغذاء أصبحا وسيلتين سياسيتين لا يقلان أهمية عن السيف؛ فمن يقطع التموين يضعف خصمه، ومن يضمنه يضمن ولاء الناس. وهنا يتأكد أن الولاء للخليفة لم يعد ولاءً مطلقاً، بل صار مرهوناً بقدرته على حفظ التوازن بين مراكز القوة العسكرية والمالية، وهي مهمة لم تعد في وسعه وحده.

ويظهر الأثر المباشر لهيمنة المماليك في الموقف من الخلفاء أنفسهم، ولا سيما حين صار الجند يملكون القدرة على فرض الإرادة أو تغيير الخليفة بالقوة؛ فالمصادر العربية التي تناولت خلافة المهتدي تذكر أنه حاول أن يكبح نفوذ الأتراك وأن يضرب بعضهم ببعض، ويُعادِل ذلك بمحاولة إصلاحية لاستعادة بعض هيبة الخلافة، غير أن الجند فطنوا إلى تدبيره، وانقلبت الأمور حتى قُتل الخليفة على أيديهم. كما أن الضغط المتواصل على المتوكل (232–247هـ / 847–861م) دفعه إلى مغادرة سامراء والتفكير في عاصمة أخرى، وهو ما يكشف أن السلطة السياسية كانت قد انحرفت من يد الخليفة إلى يد العسكر. وهذه الوقائع لا تدل فقط على ضعف أفراد بعينهم، بل على انكسار المعنى العملي للبيعة؛ فالجند صاروا يبايعون من يرغبون ويخلعون من يشاؤون، لا لأنهم كفروا بمبدأ الخلافة، بل لأن مركز القوة الفعلي انتقل إلى المعسكر. ومن هنا يمكن القول إن الولاء العباسي لم ينهَر دفعة واحدة، لكنه تآكل من الداخل حين أصبحت الطاعة تُستمد من الخوف أو العطاء أو القرب من القائد، لا من الإيمان بسلطة الخليفة الجامعة.

والنتيجة الأعمق لهذا كله أن الدولة العباسية دخلت، منذ عصر المعتصم وما تلاه، مرحلة "عسكرة السلطة" لا بمعنى قوة الدولة فقط، بل بمعنى خضوع الدولة من الداخل لمنطق الجيش المحترف. فPatricia Crone ترى أن الاعتماد على العبيد/المماليك العسكريين غيّر بنية النظام السياسي الإسلامي، لأن هؤلاء لا يتحولون إلى طبقة مندمجة في المجتمع بل يبقون قوةً منفصلة عنه(Crone, 1980, pp. 74–81)، بينما يوضح Tayeb El-Hibri أن الخلافة العباسية احتفظت بقدرتها الرمزية بوصفها مؤسسة شرعية، لكنها فقدت كثيراً من فاعليتها السياسية اليومية حين توزعت السلطة بين الخلفاء والقادة (El-Hibri, 2021, pp. 203–207). وتؤيد هذه القراءة دراسة Gordon عن "الجيش التركي في سامراء" ودراسة أخرى له عن اضطرابات سامراء سنة 256هـ/869م، حيث يظهر أن التوتر لم يعد بين الخليفة وخصم خارجي، بل داخل البيت

العسكري نفسه بين القادة والجنود والسلطة المركزية، وهو ما يعني أن نفوذ المماليك لم يُضعف الولاء للخليفة فحسب، بل أعاد تعريف الولاء على أساس الرتبة والمصلحة والاعتماد المالي (Gordon, 2001, pp. 1–9). لذلك فإن أثرهم الحقيقي لم يكن في أنهم وقفوا ضد الخلافة في كل لحظة، بل في أنهم جعلوا الخلافة نفسها محتاجة إلى قبولهم المستمر كي تبقى قائمة.

الخاتمة واستنتاجات البحث:

1- لا يقتصر استقدام المماليك في عهد المعتصم على كونه إجراءً عسكرياً تقنياً، بل يمثل نقطة انعطاف بنيوية في طبيعة الدولة العباسية نفسها. فقد انتقلت الدولة من نموذج الخلافة التي تهيمن على أدوات القوة، إلى نموذج تصبح فيه القوة العسكرية شرطاً لاستمرار الخلافة ذاتها. وهذا التحول يعكس تغيراً في فلسفة الحكم، حيث لم يعد الخليفة هو المصدر الأوحد للشرعية الفعلية، بل أصبح بحاجة إلى سند مادي مستمر يضمن بقاءه. وبهذا المعنى، فإن المماليك لم يكونوا مجرد أداة، بل تحولوا إلى عنصر تأسيسي في بنية السلطة.

2- تكشف الدراسة أن إدماج المماليك ضمن جهاز الدولة أدى إلى إعادة توزيع القوة داخلها، فلم تعد السلطة مركزة في شخص الخليفة، بل أخذت تتوزع بين عدة دوائر: القادة العسكريون، الجهاز المالي الذي يمولهم، وحاشية البلاط التي تتوسط بينهم. وهذا التفكك لا يعني انهيار الدولة، بل يعكس انتقالها إلى نمط أكثر تعقيداً من الحكم، يقوم على التوازن بين القوى، لكنه في الوقت ذاته يضعف القدرة على اتخاذ قرار مركزي حاسم، ويجعل الولاء نفسه خاضعاً للمصالح المتبادلة.

3- إن انتقال العاصمة إلى سامراء لا يمكن تفسيره في إطار عمراني أو إداري فقط، بل هو في جوهره حل سياسي لأزمة بنيوية. فقد سعى المعتصم إلى عزل الجند الأتراك عن المجتمع البغدادي الذي تصاعدت شكواه منهم، مما يعكس إدراكاً مبكراً لخطورة الاحتكاك بين جيش وافد ومجتمع محلي. لكن هذا الحل حمل في داخله بذور أزمة جديدة، إذ أدى إلى خلق فضاء مغلق تتحكم فيه النخبة العسكرية، بعيداً عن التوازنات الاجتماعية التقليدية، مما زاد من استقلالية الجند عن بقية مكونات الدولة.

4- تكشف محنة الأفشين عن إشكالية عميقة في بنية الدولة، تتمثل في قدرتها المحدودة على التحكم بالقوى التي أنشأتها؛ فالدولة لم تستطع التخلي عن المماليك رغم إدراكها لمخاطرهم، بل اكتفت بإقصاء بعض القادة عند الضرورة. وهذا يدل على أن المشكلة لم تكن في الأفراد، بل في البنية التي أنتجتهم، وهي بنية جعلت الدولة أسيرة لخياراتها السابقة، وغير قادرة على التراجع عنها دون أن تعرض نفسها للضعف.

5- يبرز البحث أن محاكمة الأفشين لم تكن سياسية صرفة، بل جرى تغليفها بخطاب ديني يتهمه في عقيدته وانتمائه. وهذا الاستخدام للشرعية الدينية يكشف عن آلية دفاعية لجأت إليها الخلافة لتبرير صراعها مع قائد عسكري قوي، حيث تم نقل الصراع من مستوى النفوذ إلى مستوى العقيدة، بما يمنح القرار السياسي غطاءً شرعياً. وهذا يعكس تداخلًا عميقاً بين الدين والسياسة في إدارة الأزمات.

6- تُظهر النتائج أن هيبة الخليفة لم تتلاشى فجأة، بل تحولت تدريجياً إلى شكل من أشكال الاعتماد المتبادل مع القوى العسكرية؛ فالخليفة ظل يحتفظ بمكانته الرمزية، لكنه أصبح بحاجة إلى دعم الجند لضمان استمراريته، في حين احتاج الجند إلى شرعيته لتبرير نفوذهم. إلا أن هذا التوازن لم يكن متكافئاً، إذ مالت الكفة تدريجياً لصالح القوة العسكرية، مما أضعف من مضمون الهيبة السياسية للخلافة.

7- لا ينبغي النظر إلى فتنة الأفشين بوصفها حادثة معزولة، بل باعتبارها مؤشراً مبكراً على مسار تاريخي طويل أدى إلى إعادة تشكيل الدولة العباسية. فقد كشفت هذه الفتنة عن التناقضات الكامنة في النظام الجديد، ومهدت لظهور أنماط لاحقة من الحكم العسكري. ومن ثم، فإن أهميتها لا تكمن في نتائجها المباشرة، بل في دلالاتها العميقة بوصفها لحظة كاشفة لبداية تآكل البنية التقليدية للخلافة.

التوصيات:

1. ضرورة التوسع في دراسة ظاهرة المماليك الوافدين من بلاد ما وراء النهر بوصفها ظاهرة تاريخية مركبة أثرت في السياسة والجيش والإدارة، وليس فقط في الجانب العسكري .
2. إجراء دراسات مقارنة بين فتنة أفشين وأحداث أخرى مشابهة في العصر العباسي، مثل قضايا مزّيار وبابك والمتوكل والمهتدي، لإبراز التشابه في أنماط الصراع على السلطة .
3. العودة إلى المصادر العربية الأصلية ومقارنتها بالدراسات الأجنبية الحديثة لتقليل أثر التحيز في تفسير الأحداث التاريخية، ولا سيما في القضايا المرتبطة بالعقيدة والولاء .
4. الاهتمام بدراسة مدينة سامراء بوصفها نموذجاً سياسياً وعسكرياً يعكس أثر الجند المماليك في تشكيل العمران والسلطة معاً .
5. توجيه الباحثين إلى تحليل مفهوم الولاء في الدولة العباسية تحليلًا تاريخياً أوسع، لبيان كيف انتقل من الولاء للخليفة إلى الولاء للقائد والعطية والمصلحة .

الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى أن ظاهرة المماليك الوافدين من بلاد ما وراء النهر لم تكن مجرد إضافة عسكرية إلى جهاز الدولة العباسية، بل كانت تحوّلاً بنيوياً عميقاً أصاب طبيعة السلطة نفسها، إذ أسهمت في إعادة تشكيل مفهوم الولاء من ولاءٍ جامعٍ للخليفة بوصفه رمز الشرعية العليا، إلى ولاءاتٍ جزئيةٍ تتوزع بين القادة العسكريين وشبكات النفوذ الجديدة. وقد ظهر ذلك بوضوح في عصر المعتصم بالله، حين أدّى الاعتماد المتزايد على العناصر الوافدة إلى تقوية الجيش العباسي من حيث الجاهزية والانضباط والقدرة القتالية، غير أنه في المقابل أوجد داخل الدولة قوةً مسلحةً ذات حضور مستقل، أخذت شيئًا فشيئًا تنافس المركز السياسي وتفرض عليه شروطها. وفي هذا السياق جاءت فتنة أفشين وأصحابه لتكشف عن طبيعة الأزمة الكامنة في هذا التحول؛ فهي لم تكن حادثة فردية معزولة، بل كانت تعبيراً صريحاً عن اختلال العلاقة بين الخلافة والقوة العسكرية الجديدة، وعن تداخل المصالح السياسية بالعوامل القومية والإدارية والدينية، بما جعل الولاء للخليفة عرضةً للاهتزاز كلما تضخمت سلطة القادة الوافدين.

كما بيّن البحث أن تنظيم الجيش العباسي في عهد المعتصم، ونقل مركز الخلافة إلى سامراء، شكّلا استجابةً مباشرةً لضغط الواقع العسكري الجديد، إلا أنهما في الوقت نفسه رسّخا حضور الجند المماليك داخل بنية الحكم، وأسهما في عزل الخليفة عن محيطه الاجتماعي التقليدي. ومن ثمّ لم يعد الخليفة يمتلك وحده أدوات القوة الفعلية، بل أصبح محتاجاً إلى توازن دقيق مع العناصر العسكرية التي صنعها هو نفسه لحماية الدولة. وقد أدت هذه المفارقة إلى بروز نتائج بعيدة المدى، أهمها تراجع هيبة الخلافة المركزية، واتساع دور القادة الأتراك والمماليك في توجيه القرار السياسي، وتحول الدولة العباسية تدريجيًا من نموذج السلطة الجامعة إلى نموذج السلطة المتنازع عليها. وعليه فإن فتنة أفشين تمثل لحظةً مفصلية في تاريخ العباسيين، لأنها أبرزت بوضوح أن الاعتماد على القوة الوافدة، وإن كان مفيدًا في تثبيت الحكم مؤقتًا، قد يحمل في داخله بذور الضعف والتآكل حين تتحول القوة العسكرية إلى شريكٍ في السلطة لا إلى أداةٍ لها. ومن هنا تتضح القيمة التاريخية لهذا الموضوع في فهم آليات الصعود والانحدار داخل الدولة العباسية، وفي تفسير كيف أسهمت التحولات العسكرية في إضعاف الولاء للخليفة، تمهيدًا لمرحلة جديدة من التنافس على السلطة داخل البيت العباسي نفسه.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر التاريخية:

- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*. تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. *تاريخ ابن خلدون / ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ...*ج1. بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، 1988.
- ياقوت الحموي. *معجم البلدان*. ج2. بيروت: دار صادر، الطبعة الثانية، 1995.

ثانياً: الكتب (المؤلفات الحديثة)

- أحمد أمين. *ظهر الإسلام*. القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2013.
- أحمد مختار العبادي. *في التاريخ العباسي والأندلسي*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972.
- بطرس البستاني. *أدباء العرب في الأعصر العباسية*. القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2011.
- فتحي يوسف الشواورة. خلافة الواثق بالله (227-232هـ/841-847م). جامعة مؤتة، 2008.
- محمد أسعد طلس. *عصر الازدهار: تاريخ الأمة العربية* (الجزء الخامس). القاهرة: مؤسسة هنداوي، 1960.
- ناجي معروف. *عروبة المدن الإسلامية*. بغداد: جامعة بغداد، كلية الآداب، 1964.

ثالثاً: الأبحاث في المجلات العلمية:

- اللميلم، عبدالعزيز بن محمد. "نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية وأثره في قيام مدينة سامراء من 221 إلى 279 هـ." *تاريخ العرب والعالم* 7، رقم 73–74 (1984): 85–86.
- الوحش، شادن محمد. "محاولات خروج الخلفاء العباسيين من العاصمة بغداد لاختيار عواصم أخرى وأثر ذلك على قوة الدولة من 132هـ/749م إلى 334هـ/945م." *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب* 13، رقم 2 (2016): 759–784.
- ملحم، عادل أحمد. "نظام الحكم في الخلافة العباسيّة في ظل النّفوذ التّركي (232-334هـ/847-946م)." *المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، رقم 27.(2024)

– يحيى، أميمة قاسم. "دور الجند الأتراك في سياسة العباسيين الداخلية: من 218هـ إلى 656هـ."*مجلة كلية الآداب*، 2026.

المراجع الأجنبية:

– Bosworth, C. E. "AFŠĪN". *Encyclopaedia Iranica* I, Fasc. 6 (1984): 589–591.
– Crone, P. *Slaves on Horses: The Evolution of the Islamic Polity*. Cambridge University Press, 1980.
– El-Hibri, T. *The Abbasid Caliphate: A History*. Cambridge University Press, 2021.
– Gordon, M. S. "The Turkish Officers of Samarra: Revenue and the Exercise of Authority". *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 42, no. 4 (1999): 466–493.
– Gordon, M. S. The Breaking of a Thousand Swords: A History of the Turkish Military of Samarra (A.H. 200–275/815–889 C.E.). Albany: SUNY Press, 2001.
– Kennedy, H. *The Armies of the Caliphs: Military and Society in the Early Islamic State*. London: Routledge, 2001.
– Kennedy, H. *The Prophet and the Age of the Caliphates: The Islamic Near East from the Sixth to the Eleventh Century*. 3rd ed. London: Routledge, 2016.
– Ömür, E. "BİR ORTA ÇAĞ MAHKEMESİ: AFŞİN'İN YARGILANMASI". *Genel Türk Tarihi Araştırmaları Dergisi* (2024): 73–90.
– Ravshanbekovna, R. O. "The Army of the Abbasid Caliphate in the Samarra Period as the Basis of the Military Power of the State". 2023.
– Ravshanbekovna, R.O. "Board of al-Mutasima and al-Wasik in Samarra". 2023.
– al-Ṭabarī, Abū Jaʿfar Muḥammad b. Jarīr. *The History of al-Tabari, Vol. XXXIII: Storm and Stress along the Northern Frontiers of the ʿAbbasid Caliphate*. Trans. C. E. Bosworth. Albany: SUNY Press, 1991.

The role of the Mamluks arriving from Transoxiana in weakening loyalty to the Abbasid Caliph during the period (218–227 AH / 833–842 AD) - A study of the rebellion of Afshin and his followers during the reign of al-Mu'tasim

Assist Lect. Salman Ali Shadahan

Babil Education Directorate

Ministry of Education

slmanphoto723@gmail.com

Keywords: Mamluks - Transoxiana - Afshin and his followers' rebellion

Summary:

The paper explores the impact made by Mamluks, the migrants from Transoxiana, to diminish loyalty of the population to the Abbasid Caliph. This paper seeks to investigate this issue using an analytical approach to the study of the Afshin revolt, which took place during the time of caliph Al-Mu'tasim's rule (218-227 AH/833-842 AD). In particular, this paper seeks to identify the structural changes caused by the appearance of Turkish military units in the context of political system of Abbasids. This research utilizes a historical-analytical approach to examine the problem with help of both primary sources and current literature. The conclusion is reached that Al-Mu'tasim's policy in respect to Mamluks was a profound revolution causing redistribution of power in favor of Mamluk commanders and diminishing the role of Caliph himself. The Afshin revolt also demonstrated the vulnerability of the principle of political loyalty as transformed into religious subordination into political influence. From this study, it can be concluded that this time marked the start of the slow erosion of the prestige of the Caliphate in practice, even if not symbolically, which led to the later changes in the system of Abbasid power.